

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة وحدة التفتيش المشتركة

أنشطة وحدة التفتيش المشتركة

تعليقات المدير العام على استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة
في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

إضافة

تتضمن هذه الوثيقة تعليقات المدير العام على الاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة
للتنظيم والإدارة في اليونيدو وقُدِّم إلى المجلس في الوثيقة IDB.45/14/Add.1.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- مقدمة.....
٢	١١-٢	ثانياً- توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات اليونيدو.....
٥	١٢	ثالثاً- الإجراءات المطلوب من المجلس اتخاذه.....

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



أولاً - مقدمة

١- يسرُّ المدير العام أن يحيل في هذه الوثيقة تعليقات الأمانة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي يتناول بالتحديد موضوع التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (JIU/REP/2017/1)، والذي قدّمه المدير العام إلى المجلس في الوثيقة التي تحمل الرمز IDB.45/14/Add.1.

ثانياً - توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات اليونيدو

التوصية ١: يُدعى المؤتمر العام إلى النظر، في دورته السابعة عشرة في عام ٢٠١٧، في الاستراتيجيات التي اقترحها المدير العام لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الهدف ٩، وضمان أن يكون دور المنظمة محدداً تحديداً جيداً، وتوفير الموارد الضرورية عن طريق البرامج والميزانيات المتعاقبة من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.

٢- ردُّ الأمانة:

سيجري في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (المنتدى) الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٧، استعراض مجموعة من الأهداف ومناقشتها باستفاضة، بما فيها الهدف ٩، الذي عكفت اليونيدو فيما يخصه على إعداد مساهمة مواضيعية عن طريق مجلس التنمية الصناعية لأغراض إجراء الاستعراض المواضيعي لأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، أخذت اليونيدو زمام القيادة في دمج المدخلات المشتركة بين الوكالات لغرض الاستعراض المواضيعي الذي سيجري لهدف التنمية المستدامة ٩ عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. ويبرز هذان الجهدان الروابط القائمة فيما بين أهداف التنمية المستدامة، حيث يؤدي الهدف ٩ دوراً حفازاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالاستناد إلى خبرات اليونيدو ومعارفها المتصلة بتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة. وسيواصل العمل على تحديد دور اليونيدو من خلال تلك الأنشطة وبالاتناد إلى المناقشات والمشاورات الداخلية مع الدول الأعضاء. ويُتوقع أيضاً أن يحيط المؤتمر العام علماً في دورته المقبلة بوثائق السياسات الاستراتيجية، بما في ذلك الإطار البرنامجي المتوسط الأجل المحدث للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الذي سيحسّد تطورات جديدة مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

التوصية ٢: ينبغي للمدير العام أن ينظر في إضفاء الطابع الرسمي على الإحاطات الداخلية للإدارة العليا بغية تعزيز وظيفتي التنسيق وتبادل المعلومات على النطاق المؤسسي من أجل دعم المجلس التنفيذي في إدارة المنظمة.

٣- ردُّ الأمانة:

سيصدر تعميم إعلامي تم إعداده، من شأنه أن يضمن الطابع الرسمي على اجتماع الإدارة العليا الداخلي باعتباره آلية للتنسيق وتبادل المعلومات.

التوصية ٣: ينبغي لمجلس التنمية الصناعية أن يكفل توافر موارد كافية من الميزانية العادية لتمويل المهام الأساسية للمنظمة لتمكينها من الاضطلاع بجميع ولاياتها على نحو متسق ومستدام بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وذلك تمشياً مع أحكام إعلان ليمبا. وفي هذا السياق، يجوز للمجلس أيضاً، وفقاً لمقرره م ت ص - ٤٤/م-٨، أن يدعو الدول الأعضاء في اليونيدو إلى زيادة مساهماتها في الحسابات الخاصة التي أنشأتها الأمانة.

٤- ردُّ الأمانة:

يرحب المدير العام بدعوة الدول الأعضاء إلى زيادة تبرعاتها للحسابين الخاصين، أي الحساب الخاص للتبرعات للأنشطة الأساسية، وصندوق التجهيز؛ ولهذه التوصية أهمية خاصة في ضوء المناقشات التي ستجري في هذه السنة في إطار دورة لجنة البرنامج والميزانية ودورة مجلس التنمية الصناعية، اللتين ستنظر أثناءها الدول الأعضاء في إمكانية تعديل البند ٤-٢ من النظام المالي. وقد يحظى هذان الحسابان الخاصان، في حالة إقرارهما، بدخل أقوى في فترات السنتين المقبلة.

التوصية ٤: ينبغي للمدير العام أن يقدم إلى مجلس التنمية الصناعية، في دورته السادسة والأربعين في عام ٢٠١٨، تقريراً شاملاً يرمي إلى تحسين الوضع المالي للمنظمة، مع دمج المقترحات بشأن الفئات الرئيسية لمواردها (الميزانية العادية والميزانية التشغيلية والتبرعات).

٥- ردُّ الأمانة:

أحاطت الأمانة علماً بهذه التوصية. ومع ذلك، لعلَّ الدول الأعضاء تود أن تأخذ في اعتبارها أن من المفترض، بموجب المادة ١٤ من دستور اليونيدو والمادة الثالثة من نظامها المالي، أن تتضمن وثيقة البرنامج والميزانيتين خططاً تتعلق بالميزانية العادية والميزانية التشغيلية والتبرعات. ومن شأن تنفيذ هذه التوصية أن يعزز لو أصبح التحليل الشامل المطلوب جزءاً من وثيقة البرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، مع عرضه على اللجنة والمجلس في دورتيهما في عام ٢٠١٩.

التوصية ٥: ينبغي للمدير العام أن يوسِّع نطاق استراتيجية إدارة المخاطر المقدَّمة في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية في عام ٢٠١٦ من أجل المعالجة الشاملة لجميع المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة بتدابير ملائمة للتخفيف من آثار تلك المخاطر، وأن يقدمها إلى مجلس التنمية الصناعية من أجل إقرارها في دورته السادسة والأربعين في عام ٢٠١٨.

٦- ردُّ الأمانة:

تم إنشاء لجنة إدارة المخاطر بهدف مواصلة إعداد استراتيجية اليونيدو لإدارة المخاطر وإسداء المشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن التدابير التي يتعيَّن اتخاذها.

التوصية ٦: ينبغي للمدير العام أن يضع الإطار المنقَّح لإدارة الموارد البشرية في صيغته النهائية، وأن يصدره كنشرة من نشرات المدير العام بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وينبغي إصدار السياسات والتعليمات الإدارية ذات الصلة أو تحديثها وفقاً لذلك.

٧- ردُّ الأمانة:

اكتمل استعراض إطار إدارة الموارد البشرية، وستصدر قريباً نشرة المدير العام التي تتضمن المبادئ الرئيسية لسياسة الموارد البشرية. وسيجري أيضاً وضع وتحديث السياسات والتعليمات الإدارية ذات الصلة وفقاً لذلك.

التوصية ٧: ينبغي للمدير العام أن يضع خطة عمل، تتضمن تدابير رصد، بهدف تحسين التنوع الجغرافي للقوة العاملة لدى اليونيدو، وأن يقدم تقارير منتظمة عن تنفيذها إلى مجلس التنمية الصناعية، بدءاً بدورته السادسة والأربعين في عام ٢٠١٨.

٨- ردُّ الأمانة:

ستؤكد نشرة المدير العام التي تتضمن المبادئ الخاصة بالموارد البشرية على أهمية التنوع الجنساني والجغرافي. وتشمل الآليات القائمة التي تتبعها الأمانة في إبلاغ أجهزة تقرير السياسات بشأن التنوع الجنساني والجغرافي التقرير السنوي لليونيدو والتقرير عن إطار اليونيدو المتكامل للنتائج والأداء. ويتضمن هذا التقرير الأخير مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يخص التنوع الجنساني والجغرافي للقوة العاملة لدى اليونيدو.

التوصية ٨: ينبغي للمدير العام أن يضع خطة عمل، تتضمن تدابير رصد، بهدف تحسين التوازن الجنساني للقوة العاملة لدى اليونيدو، تكون مكمّلة لسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن يقدم تقارير منتظمة عن تنفيذها إلى مجلس التنمية الصناعية، بدءاً بدورته السادسة والأربعين في عام ٢٠١٨.

٩- ردُّ الأمانة:

تشارك اليونيدو في فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، وقد نظّمت في آذار/مارس ٢٠١٧ دورة تدريبية لموظفي إدارة الموارد البشرية، ومنسقي الشؤون الجنسانية والمديرين، تناولت مسائل السلوكيات الشمولية بهدف التوصل إلى فهم التغييرات التي يلزم أن تأخذ بها المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتعكف اليونيدو أيضاً على تحديد الأهداف والغايات الداخلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد استُهلّت هذه العملية يوم ٩ آذار/مارس ٢٠١٧ بتنظيم حلقة عمل لتصميم تدابير تحقيق المساواة بين الجنسين عقدها خبير في شؤون التنوع العالمي من أجل موظفي إدارة الموارد البشرية. وستقوم المنظمة خلال عام ٢٠١٧ باستكمال إعداد خطة العمل بشأن كيفية تحقيق المساواة بين الجنسين داخل المنظمة. وستقدّم هذه الخطة إلى أجهزة تقرير السياسات في الوقت المناسب وسيتم الإبلاغ عن التقدم المحرّز بانتظام.

التوصية ٩: ينبغي للمدير العام أن يصدر سياسة محدّثة بشأن تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات، وأن يشكّل فريقاً عاملاً على نطاق المنظمة ليسانع المجلس التنفيذي في الإشراف على تنفيذ السياسة وتوفير التوجيه الاستراتيجي في هذا المجال.

١٠- ردُّ الأمانة:

يجري الآن إنشاء الفريق العامل الذي ستشمل مسؤولياته أيضاً تحديث سياسة إدارة تكنولوجيا المعلومات.

التوصية ١٠: يُدعى المؤتمر العام إلى اعتماد رؤية شاملة لحضور اليونيدو الميداني كجزء لا يتجزأ من دور المنظمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك مجموعة من المعايير لتقييم فعالية ذلك الحضور.

١١ - ردُّ الأمانة:

تعمل المنظمة الآن على تنفيذ المرحلة النهائية من خطة العمل بشأن السياسات الميدانية، بناء على التقرير الذي قدّمه المدير العام في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام. ويُتوقَّع أن تقوم الأمانة بتعميم الاختصاصات الميدانية المحدثة، بما في ذلك دور المنظمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعقب اعتماد القرار بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تزايدت أهمية الدور الذي تضطلع به مكاتب اليونيدو الميدانية من أجل تجسيد سياسات المنظمة واستراتيجياتها في المشاورات الوطنية والإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، سيتواصل تطوير وتحسين الأساس المرجعي للإطار المتكامل للنتائج والأداء من أجل توضيح ورصد التقدم المحرز وبيان مدى فعالية قدرات المنظمة على تناول الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثالثاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٢ - لعلَّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.